A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/26
14 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٤ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من
رئيس اللجنة الثانية إلى رئيس اللجنة الخامسة

أتشرف بأن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج)، التي تدعوني فيها إلى عرض المسألة على اللجنة الثانية وإبلاغكم بآراء اللجنة بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ المتصلة بأعمال اللجنة.

وقد أجرت اللجنة الثانية مناقشة للمسألة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وطُلب اتخاذ الترتيبات لإجراء مشاورات غير رسمية لاحقة. وقد أجريت تلك المشاورات في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبناء على تلك المشاورات، تقرر إبلاغكم بمساهمات المجموعات والبلدان المهتمة. وترفق طي هذا الوثائق ذات الصلة المقدمة من كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومن أيرلندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومن نيوزيلندا، بالنيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا، ومن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

(توقيع) أريان هامبورغر
رئيس اللجنة الثانية
التابعة للجمعية العامة

96-32199 191196 201196

المرفـــق

وجهات نظر اللجنة الثانية بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

مجموعــة الـ ٧٧ والصين

[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

مقدمـــة

١ - تعلق مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية فائقة على دراسة هذه المسألة الحساسة التي لها تأثير مباشر على الأعمال المقبلة للمنظمة، نظرا لأنها تتناول برنامج العمل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين اعتقادا راسخا أن النظر في البند ١١٤ (تخطيط البرامج) ينبغي أن يُدرج في جدول أعمال كل لجنة من اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة كي تقوم كل منها بتحليله. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة مجددا قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ الذي تطلب فيه الجمعية العامة بوضوح أن تنظر الهيئات الحكومية الدولية المختصة في البرامج المحددة على النحو الملائم.

٢ - وتطلب مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يتضمن النظر المقبل في البند (تخطيط البرامج) عمليات التشاور اللازمة فيما بين اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، مع مراعاة الأحكام المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٣ - تعلق مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية فائقة على الأنشطة المنفذة في إطار برنامج تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. ويبدو أنه جرت صياغته وفقا للولايات ونتائج المؤتمرات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تزيد من تحسين تركيز البرنامج وتوجهه المتعلق بالسياسات.

البرنامج ٦ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

٤ - لاحظ استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن أوجه القصور الرئيسية في تنفيذ البرنامج الجديد واضحة على صعيدي الدعوة والصعيد المؤسسي على السواء، بسبب عدم توافر الوضوح في الولايات والتوجهات المتعلقة بالسياسات. ولذا، فمن الضروري استعراض ترتيبات المتابعة والرصد وتعزيزها، إذا أريد تحقيق نتائج ملموسة بحلول سنة ٢٠٠١.

البرنامج الفرعي ٦-١ - تعبئة الدعم الدولي والتنسيق العالمي

٥ - ينبغي لهذا البرنامج الفرعي أن يتكفل أيضا بأنشطة يشترك فيها الأمين العام في التوعية وحشد الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج الجديد، ولا سيما التدابير العاجلة والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة.

البرنامج الفرعي ٦-٢ - رصد وتقييم ومتابعة برامج الأعمال المتصلة بالتنمية الأفريقية

٦ - ينبغي للبرنامج الفرعي أيضا أن يضمن استدامة الأنشطة الرامية إلى تشجيع الانتعاش والتنمية الاقتصاديين في أفريقيا، بالتركيز على مجالات بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بجملة وسائل منها مراعاة نتائج المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الرئيسية. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تهدف إلى ضمان إدماج التدابير العاجلة والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة ضمن إطار التعاون القطري.

البرنامج الفرعي ٦-٣ - الحملة الرامية إلى زيادة الوعي العالمي بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا

٧ - في الفقرة ٦ - ١٠، ينبغي إضافة النص التالي:

"(ب) مكررا تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل دون الإقليميين والإقليميين من خلال البرامج المناسبة، ولا سيما تلك المحددة في استعراض منتصف المدة".

البرنامج ٨ - خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٨ - حددت المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة مؤخرا برعاية الأمم المتحدة أهدافا واضحة في المجالات الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي، وأكدت أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكبر وأنشط في مجال التنمية. وتولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية خاصة لهذا البند، وترى أنه ينبغي التركيز على أن البرامج الفرعية الواردة في إطار هذا البرنامج تمثل عنصرا هاما من عناصر التعاون التقني للأمم المتحدة المقدمة على أساس طابعها العالمي والطوعي وكمنح لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما تلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في تنفيذ الالتزامات الدولية المنبثقة عن المؤتمرات.

٩ - وفي هذا الصدد، واستجابة للهدف الرئيسي للبرنامج تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تُدرج فيه التعديلات التالية:

(أ) ينبغي إعادة صياغة الفقرة ٨-١ بحيث يصبح نصها كما يلي:

"إن القصد العام لهذا البرنامج، الذي يقع تحت مسؤولية إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، في المقام الأول، هو تشجيع التنمية وتهيئة بيئة مواتية لها في كل بلد ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا من بينها فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن ثم

ينبغي له أن يحسن ويدعم، عن طريق التعاون التقني، الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء بهدف تعزيز نظمها الإدارية والمالية لأغراض التنمية وتوطيد قدراتها المؤسسية وهياكلها الأساسية وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها الإنمائية الوطنية بغية المساهمة في التنمية المستدامة والتركيز على احتياجات السكان والقضاء على الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، يوفر البرنامج للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية معارف ودراية تقنية وموظفين متخصصين في ميادين الإدارة العامة والمالية العامة والسياسة والتخطيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والتخطيط والإدارة في مجالي الموارد الطبيعية والطاقة؛

(ب) في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي يبين ولاية البرنامج، ينبغي أن يصبح عنوان البرنامج الفرعي ٨-١ كما يلي: "الإدارة العامة والمالية العامة وإدارة التنمية"؛

(ج) في البرنامج الفرعي ٨-٢ المتعلق بإدارة البيئة والتنمية الاجتماعية، ينبغي أن يذكر أن عدم توافر الموارد المالية والتكنولوجية والمعلومات والمعارف التقنية وأزمة الديون والبطالة كلها عوامل ذات أثر سيء على البيئة والتنمية الاجتماعية، فضلا عن أن القضاء على الفقر ذو أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية ويشكل شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

البرنامج ٩ - التجارة والتنمية

١٠ - ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تظهر الأولوية العامة الممنوحة لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج معالجة التنمية والقضايا المرتبطة بها في مجالات التجارة والمال والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١١ - وقد تعرض هذا البرنامج لتغير كبير نتيجة لإعادة هيكلة الأونكتاد. وفي هذا السياق، فإن التغييرات المدخلة على البرنامج الفرعي ٩-٥ في الوثيقة A/51/6 تبعث على القلق بصفة خاصة. فقد كان هذا البرنامج الفرعي برنامجا مستقلا يقع تحت مسؤولية الأونكتاد (البرنامج ١٥ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية والبرامج الخاصة) في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ومما يبعث على القلق البالغ فعلا بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان ومجموعة الـ ٧٧ والصين عموما أن هذا البرنامج قد أصبح برنامجا فرعيا، إذ أنه أمر يناقض ولايات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

١٢ - وفي هذا الصدد، تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين ما يلي:

(أ) في الفقرة ٩-٧ (د)، تضاف عبارة "البلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية" بعد عبارة " أقل البلدان نموا"؛

(ب) وفي الفقرة ٩-١٢ (د)، تضاف عبارة "ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية" بعد عبارة "البلدان النامية"؛

(ج) في الفقرة ٩-١٣، تضاف فقرة فرعية نصها كما يلي:

"(د) مكررا لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على المشاكل الخاصة التي تواجهها في إنشاء المؤسسات"؛

(د) ويضاف إلى عنوان البرنامج الفرعي ٩-٥ عبارة "البلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية"؛

(هـ) وينبغي تنقيح الفقرة ٩-٢٠ تنقيحا تاما بحيث تحتفظ بمعظم ما ورد في البرنامج ١٥ السابق، مع مراعاة الولايات الصادرة عن قرارات الجمعية العامة الأخيرة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، ولا سيما المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣ - وفي الختام، تطلب مجموعة الـ ٧٧ والصين من الأمين العام أن يقدم البرنامج المقترح المنقح ٩ بشأن التجارة والتنمية، مع مراعاة نتائج الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية مراعاة تامة.

البرنامج ١١ - المستوطنات البشرية

١٤ - تأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يقدم الأمين العام برنامجا مقترحا منقحا بشأن المستوطنات البشرية في ضوء نتائج الموئل الثاني بغية إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء والجمعية العامة لتقييم البرنامج واتخاذ قرار نهائي بشأنه.

اللجان الإقليمية

١٥ - تولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية فائقة للدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة.

١٦ - وللجان الإقليمية دور هام في إدماج البعد الإقليمي في البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء معرفة تلك الكيانات بالحالة المحددة في مناطقها فإنها أقدر على الاستجابة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية للاحتياجات المحددة لكل بلد من المساعدة في المجالات المعنية.

١٧ - وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات والاتفاقات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا تضفي مسؤوليات جديدة على اللجان الإقليمية بغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ تلك الالتزامات والاتفاقات.

١٨ - وفي هذا الصدد، فإننا نرفض أي اقتراحات تهدف إلى نقل وظائف اللجان الإقليمية إلى مؤسسات أخرى مما قد ينتقص من دور اللجان الاقليمية.

البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٩ - تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى دورها التقليدي، رئاسة فرقة العمل المشتركة المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، واللجنة مسؤولة عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تنفيذا فعـّالا على الصعيد الاقليمي.

البرنامج الفرعي ١٤-٤ - تسخير المعلومات لأغراض التنمية

٢٠ - من الواضح أنه ينبغي لهذا البرنامج أن يتكفل بأنشطة تهدف إلى تنفيذ البرنامج الجديد وإدماج نتائج الإجراءات المتخذة في العملية الحكومية الدولية.

البرنامج الفرعي ١٤-٥ - تعزيز التعاون والتكامل الاقليميين

٢١ - ينبغي أن يشتمل هذا البرنامج الفرعي على أنشطة تهدف إلى تنفيذ التدابير العاجلة والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد المتصل بالبرامج المضطلع بها من أجل تشجيع التعاون والتكامل دون الإقليميين والإقليميين، ولا سيما في مجالات النقل والاتصالات وتنويع السلع الأساسية وبناء القدرات.

البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٢ - يتفق البرنامج المقترح، بصفة عامة مع الولايات التشريعية المتصلة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ويجذب الانتباه عموما إلى الاتجاهات والأحوال السائدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٢٣ - وبالرغم من أن تركيز البرنامج المقترح ينصب على المواضيع الثلاثة الرئيسية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، والبيئة والتنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، وهو أمر موضع ترحيب، فقد تكون هناك حاجة إلى زيادة صقل عناصر البرنامج الفرعي كي تـُظهر على نحو أفضل الأنشطة المرغوب فيها، وفقا للولايات التشريعية ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود مؤخرا.

٢٤ - وينبغي أيضا رصد اعتماد ملائم لتمكين البرنامج من أن يراعي إعادة توجيه الأنشطة في فترة الخطة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة الداخلية الجارية حاليا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٥ - وفي هذا الصدد، تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين ما يلي:

(أ) ينبغي أن يحظى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك طريقة التعاون الثلاثي الأطراف، بأولوية عليا من حيث توجية الأنشطة المحددة نحو تحقيق أهداف البرامج الفرعية ١٥-١ (التعاون

الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار) و ١٥-٢ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: الأبحاث وتحليل السياسات) و ١٥-٣ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا)؛

(ب) ويضاف النص التالي إلى الفقرة ١٥-٤:

"وسيركز على التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك طريقة التعاون الثلاثي الأطراف، لتوجيه الأنشطة المحددة من أجل تحقيق أهداف مختلف البرامج الفرعية"؛

(ج) في الفقرة ١٥-٦ يستعاض عن عبارة "بدعم من البلدان المتقدمة النمو، أي أنه سيكون هناك تعاون ثلاثي الأطراف" بعبارة "بدعم مناسب من البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها".

٢٦ - ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة لتعزيز القدرة الوطنية في تحقيق التنمية السليمة بيئيا والمستدامة الحصول على تكنولوجيا مناسبة للبيئة أو سليمة لتوفير البنية الأساسية السليمة بيئيا في مجال المستوطنات البشرية. ومن ثم فإن أحكام جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالحصول على تلك التكنولوجيا ينبغي أن تترجم عمليا في البرنامج الفرعي ١٥-٤ (البيئة والتنمية المستدامة) وينبغي أيضا مراعاة نتائج الموئل الثاني. وفي هذا الصدد، تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين إدخال التغييرات التالية:

(أ) في الفقرة ١٥-١١، الاستعاضة عن عبارة "التي برزت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ و 'خطة التنمية' التي أعدها الأمين العام" بعبارة "التي أسفرت عنها المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا من قبيل المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والموئل الثاني المعقود في اسطنبول"؛

(ب) وبعد الفقرة ١٥-١١ (د)، تضاف فقرة فرعية جديدة

"(د) مكررا العمل مع الحكومات والرابطات الإقليمية والدولية للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من التجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية لوضع خطط عمل إقليمية في مجال المستوطنات البشرية تتصدى للمسائل ذات الأولوية المحددة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"؛

(ج) وبعد الفقرة ١٥-١١ (ز)، تضاف فقرة فرعية جديدة نصها كما يلي:

"(ز) مكررا التشجيع على توفير الفرص التي تمكن البلدان النامية من حيازة التكنولوجيا المناسبة للبيئة أو التكنولوجيا السليمة من أجل المساهمة في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٧ - ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن البرنامج ١٧ يبدو أنه جرت صياغته وفقا للولايات ذات الصلة. بيد أن المجموعة تود التشديد على أن عملية إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي مسؤولية مباشرة للدول الأعضاء فيها، وفي هذا الصدد ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تبين الأولويات المذكورة في الوثيقة LC/G.1942.

البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٢٨ - ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن البرنامج ١٨ يظهر ولايات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وترى، فيما يتعلق بعملية إعادة الهيكلة، أنه قد بُذلت فعلا جهود ذات شأن. وتود المجموعة أن تؤكد أيضا أن عملية إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هي مسؤولية مباشرة للدول الأعضاء فيها.

الاتحاد الأوروبي

[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٦]

ملاحظات تمهيدية

١ - الاتحاد الأوروبي على استعداد للتعليق بإيجاز على البرامج من ٥ إلى ١١ ومن ١٤ إلى ١٨ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ الواردة في الوثائق ذات الصلة المرفقة بالوثيقة A/51/6. غير أنه تمشيا مع ما يراه من أن النظر في الخطة المتوسطة الأجل هو في الدرجة الأولى مسألة من اختصاص اللجنة الخامسة، ومع مراعاة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، فسيقتصر الاتحاد الأوروبي، في هذه المرحلة، على إبداء ملاحظات عامة. وفي هذا الصدد ينوه الاتحاد بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في لجنة البرنامج والتنسيق. أما تعليقات الاتحاد الأوروبي الأكثر تفصيلا، وكذلك آراؤه بشأن البرامج الأخرى، فسيتم إبداؤها في اللجنة الخامسة. ووفقا لما دعا إليه رئيس اللجنة الخامسة وهو كفالة أن تنظر اللجنة الثانية في البرامج ذات الصلة بأعمال تلك اللجنة، يغتنم ممثلو الاتحاد الأوروبي في اللجنة الثانية الفرصة للتشاور مع زملائهم في اللجنة الخامسة وإحاطتهم علما بالمعلومات بما يكفل أخذ بُعد اللجنة الثانية وشواغل أعضائها من مندوبي الاتحاد الأوروبي في الاعتبار التام في اللجنة الخامسة.

٢ - ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للخطة المتوسطة الأجل أن تعكس البارامترات السياسية المحددة، في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وأن تعزز التنفيذ المتكامل لها وتقيّم الاحتياجات التنظيمية، بما في ذلك الميزانية الإدارية، لتيسير تنفيذ الالتزامات. وهو يلاحظ، في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٢٢٧/٥٠ على استعراض دور وأساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق بهدف إيجاد السبل لتحسين مهام تنسيق البرامج.

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

البرنامج ٧ - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

البرنامج ٨ - خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

تعليقات عامة

٣ - يود الاتحاد الأوروبي، قبل أن ينتقل إلى تفاصيل البرامج الثلاثة المذكورة أعلاه، والتي تتصل بأنشطة الإدارات الثلاث الحالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة، أن يدلي بتعليق عام على تنظيم الأمانة العامة.

٤ - إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن دور الأمم المتحدة في ميدان الأنشطة الإنمائية سيعزز تعزيزا كبيرا إذا ما تم دمج إدارات الأمانة العامة الثلاث التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال تحت سلطة وكيل أمين عام واحد مسؤول عن وضع وتنسيق السياسات في ميداني التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي، وينبغي في الوقت نفسه أيضا تعزيز الاتساق والتنسيق بين الأنشطة التنفيذية على النحو الملائم من خلال تعزيز وظيفة الأمانة ذات الصلة. ويذكر المندوبون أن الاتحاد الأوروبي قد قدم مقترحات بهذا المعنى في سياق عملية برنامج التنمية.

٥ - وسيتطلب قبول هذه المقترحات بالضرورة إعادة صياغة البرامج قيد المناقشة. ونظرا لأن ذلك ليس ممكنا خلال الإطار الزمني المتاح، فستصاغ آراء الاتحاد بشأن كل برنامج على حدة وفي الذهن تعليقاته العامة أعلاه.

البرنامج ٥ - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٦ - يشير البرنامج إشارة عابرة فقط إلى مهمة التنسيق المركزي التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا يتضمن إشارة وافية إلى الدور الرئيسي للجنة التنسيق الإدارية. ولما كان البرنامج قد صيغ قبل اتخاذ القرار ٢٢٧/٥٠، فإن إغفاله لأي إشارة أكثر تفصيلا إلى هاتين الهيئتين أمر يدعو للدهشة. ومن الممكن أن ينقح البرنامج الفرعي ٥-١ لتدارك ذلك.

٧ - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، يتناول البرنامج هدف وأداء شعبة التنمية المستدامة. فهذه شعبة رئيسية في مجال متابعة أعمال مؤتمر ريو والمؤتمرات الرئيسية الأخرى المعنية بالقضايا الإنمائية. وكان من المستصوب أن يكون هناك تركيز أكبر على الطبيعة القائمة على الناس التي تتسم بها التنمية المستدامة.

٨ - والاتحاد يرى أن للشعبة دورا في رصد التطورات المتصلة بتنفيذ الاتفاقيات الحكومية الدولية التي تتناول الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة المتفق عليها في السنوات الأخيرة.

البرنامج ٦ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

٩ - يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وقد قام بدور نشط في استعراض منتصف المدة الأخير سعيا لضمان أن يكون التركيز في الفترة المتبقية من البرنامج على التنفيذ. وفي هذا السياق، تعد المبادرة الخاصة لأفريقيا من المبادرات الهامة للأمم المتحدة وينبغي أن ينعكس تنفيذها بصورة ملائمة في الخطة المتوسطة الأجل. أما وقد أبدى الاتحاد الأوروبي هذه التعليقات فإنه يؤيد البرنامج ٦ بالصيغة الوارد بها، ولكنه يستفسر عما إذا كان هناك احتمال لوجود ازدواج للأنشطة بين البرنامج الفرعي ١ والبرنامج الفرعي ٣. إذ يبدو أن كلاهما يتناول، إلى حد بعيد، المجال ذاته، ألا وهو حشد الدعم الدولي للحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا وتعزيز الوعي الدولي بها. ويستفسر الاتحاد أيضا عما إذا كان يتعذر تغطية أنشطة إدارة شؤون الإعلام من ميزانية تلك الإدارة.

البرنامج ٧ - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

١٠ - يبدو أن هناك قدرا كبيرا من التشابه بين البرنامج الفرعي ٧-٣ والبرنامج الفرعي ٧-٤. فبالنسبة للبرنامج الفرعي ٧-٣، يرد في الفقرة ٧-٨ (ج) على سبيل المثال، تحديد للأهداف على أنها "تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية في التعرف المبكر على القضايا الجديدة والناشئة". أما أهداف البرنامج الفرعي ٧-٤، الواردة في الفقرة ٧-١٠ (ب) فهي "تمكين المجتمع العالمي من الاستجابة للمشاكل المستعصية والقضايا الناشئة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية". وربما يكون هناك مجال لترشيد هذين البرنامجين الفرعيين.

البرنامج ٨ - خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١١ - كان الأجدر أن يكون هناك إشارة أكثر صراحة لنتائج دورة الجمعية العامة المستأنفة المكرسة للإدارة العامة والتنمية، المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وإلى السبل التي تعتزم بها الإدارة تركيز أنشطتها في المجالات المحددة في القرار ٢٢٥/٥٠.

١٢ - ويبدو أن هناك ما يبرر استعراض نطاق البرنامج الفرعي ٨-٢ الذي يتناول إدارة البيئة والتنمية الاجتماعية على ضوء البرنامج الفرعي ٥-٤ الذي يتناول مسألة التنمية المستدامة.

البرنامج ٩ - التجارة والتنمية

١٣ - يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يتضمن هذا البرنامج نتائج الدورة التاسعة لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويسر الاتحاد أنه قد تم التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج منقح في جنيف وهو يلاحظ أن هذه المسألة قد أخذت الآن في الاعتبار في النص الرسمي للبرنامج المنقح.

البرنامج ١٠ - البيئـــــة

١٤ - يوافق الاتحاد، في هذه المرحلة، على الخطوط العامة لهذا البرنامج ولا يرى حاجة في الوقت الحاضر إلى إبداء تعليقات على محتوياته.

البرنامج ١١ - المستوطنات البشرية

١٥ - ينتظر الاتحاد الأوروبي وضع نص منقح، كما طلبت لجنة البرنامج والتنسيق، يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الموئل الثاني. ويود أن يكون النص المنقح متساوقا مع نتائج مؤتمر اسطنبول.

البرامج من ١٤ إلى ١٨

١٦ - يوافق الاتحاد بوجه عام على محتويات هذه البرامج.

١٧ - غير أنه يلاحظ أن تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية يُعطى أولوية دنيا في بعض البرامج ولا يعطى أي أولوية في غيرها. ويود الاتحاد أن يتم التركيز على ضرورة الاضطلاع بمتابعة متكاملة لهذه المؤتمرات. كما يلاحظ أن هناك إشارات قليلة إلى عمليات الإصلاح الداخلي التي أفادت اللجان الإقليمية بأنها شرعت فيها، ويود أن تأخذ البرامج هذه الإصلاحات في الاعتبار على النحو الكامل.

استراليا وكندا ونيوزيلندا

١ - تفهم مجموعة البلدان المؤلفة من استراليا وكندا ونيوزيلندا أن الخطة المتوسطة الأجل ليست ولاية تشريعية فى حد ذاتها، ولكنها يمكن، بل وينبغي لها، أن تكون أداة قوية يمكن بها للدول الأعضاء والأمين العام على السواء تخطيط وبرمجة وميزنة ومراقبة الولايات التشريعية وتقييم تنفيذها. والخطة لا تمثل فرصة لإعادة التفاوض بشأن ولايات سبق الاتفاق عليها.

٢ - وتستمد المجموعة فهمها هذا من البند ٣-٢ من الأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج، والذي ينص صراحة على أن "تترجم الخطة المتوسطة الأجل بالولايات التشريعية إلى برامج. وتستخلص أهدافها واستراتيجياتها من توجيهات وأهداف السياسة التي تحددها الهيئات الحكومية الدولية".

٣ - ومن المهم أن يدرك المندوبون في جميع اللجان الرئيسية الأثر العملي لقراراتهم السياسية على أعمال المنظمة وشؤونها المالية. ومن المفيد، تحقيقا لهذه الغاية، أن يكون المندوبون على علم بما يتصل بمجالات عملهم. غير أنه بالنظـــر إلى أن الخطـــة هي دليل عام تستخدمه الأمانة العامة، فإن المجموعة لا تعتقد أن من المناسب أن تصدر كل لجنة من اللجان الرئيسية الحكم على التفاصيل الدقيقة للخطة المتوسطة الأجل.

٤ - وللمنظمة بالفعل آليات مناسبة للنظر في الخطة المتوسطة الأجل. ويمكن للدول الأعضاء أن تعرب عن آرائها بشأن الخطة في لجنة البرنامج والتنسيق (التي يحدد صلاحياتها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦) وفي اللجنة الخامسة. وفي هاتين اللجنتين، تستطيع الدول الأعضاء العمل على أن تعكس الخطة مجالات البرامج الرئيسية المتضمنة في الميزانية وأن تأخذ الخطة في الاعتبار كافة الولايات التشريعية ذات الصلة.

الاتحاد الروسي

١ - يرحب الاتحاد الروسي بهذه الفرصة ليعرب عن رأيه بشأن تخطيط البرامج وفقا للإجراء المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٢ - وقد انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة السادسة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق بشأن برامج الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ المتصلة بأعمال اللجنة الثانية. وفي هذا الشأن، ليس لدى الاتحاد الروسي تعليقات خاصة على برامج الخطة المتوسطة الأجل المشار إليها أعلاه، وسيتشاور المندوبون الروس في اللجنتين الثانية والخامسة عندما تجري مناقشة هذه البرامج في اللجنة الخامسة.

٣ - وفي الوقت ذاته، يود الاتحاد الروسي أن يغتنم هذه الفرصة ليشارك الباقين بعض آرائه بشأن هذه المسألة. فهو يرى أن هناك حاجة لتحسين عملية التشاور الحكومية الدولية في مجال تخطيط البرامج. وعلى الرغم من أنه يضطلع بذلك من خلال لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال أحكام القرار ٢١٣/٤١ والجمعية العامة، فإن الاتحاد يرى أن هناك حاجة قوية لتكييف هذه الآلية تمشيا مع الواقع الحالي ومراعاة لأحكام القرارات الأخيرة المتخذة في الأمم المتحدة لا سيما قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

٤ - ويرى الاتحاد الروسي أنه وفقا للقرار السالف الذكر، ينبغي استعراض أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق من أجل الاستفادة منها على نحو أكمل في مجال تخطيط البرامج وتنسيقها. ويرى الاتحاد الروسي أنه ينبغي مناقشة المسائل المتصلة بالبرامج مناقشة مستفيضة في دورة الربيع للجنة البرنامج والتنسيق وأن تحال نتائج تلك المناقشة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها في دورته الموضوعية التالية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتخطيط البرامج.

٥ - وينبغي أن لا تكون هناك مناقشة أو مفاوضات بشأن هذه المسائل خلال أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة، خلاف اللجنة الخامسة حيث تتخذ القرارات. وينبغي أن تكون هناك استثناءات عندما تنشأ مسائل جديدة لم يتيسر أخذها في الاعتبار خلال دورات لجنة البرنامج والتنسيق أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو تحتاج إلى تعديل (مثل البرامج الجارية المتعلقة بالتجارة والتنمية والمستوطنات البشرية). وينبغي أن يكون المجلس هو الهيئة الرئيسية بالأمم المتحدة التي تنظر في تخطيط البرامج وتنسيقها وتحيط علما بالقرارات التي تتخذها لجنة البرنامج والتنسيق كيما تنظر فيها وتعتمدها اللجنة الخامسة.

٦ - غير أنه ينبغي ألا يمنع ذلك من إعراب البلدان عن آرائها بشأن المسائل التي تهمها على نحو خاص، عن طريق رسالة يوجهها رئيس اللجنة الثانية إلى رئيس اللجنة الخامسة، وفقا لأحكام القرار ٢١٣/٤١. وهذه الآراء يمكن أن تكون آراء فردية أو جماعية، وبدون إجراء مفاوضات بشأن الموضوع.

الولايات المتحدة الأمريكية

[١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦]

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. والتقرير الذي يعكس أعمال اللجنة ((A/51/16 (Part II)، وهو الوثيقة الرسمية التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة، يعكس بدقة الآراء الموضوعية للولايات المتحدة بشأن البرامج المحالة إلى اللجنة الثانية للتعليق عليها.

- - - - -